

إلى السيدة وزيرة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية

تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

سؤال : كتابي

الموضوع: الوضع المؤسساتي لمؤسسة دار الطالب التابعة لجماعة آيت ميلك إقليم شتوكة آيت

باها

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

لا يخفى على أحد الدور الذي تلعبه مراكز دور الطالبة والطالب في المساهمة في الحد من ظاهرة الهدر المدرسي وتوفير الإيواء والإستقرار لأبناء الأسر المعوزة المنحدرين من المناطق النائية، ضمانا وتيسيرا لحقهم الدستوري في التعليم.

ولأجل ذلك، وفي إطار برنامج محاربة الهشاشة، وبشراكة مع كل من اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية باشتوكة آيت بها والمجلس الإقليمي والمجلس الجماعي لآيت ميلك، والمندوبية الإقليمية للتعاون الوطني وجمعية دار الطالب آيت ميلك، فقد تم إخراج مشروع دار الطالب آيت ميلك إلى حيز الوجود سنة 2008، وقد كان التسيير قد تعاقب بين جمعية دار الطالب آيت ميلك ومن بين لجنة إدارية إقليمية إلى غاية سنة 2013، لتستصدر وزارتك قرارا يحمل رقم 1269 رخصت بموجبه للمسمى (لحسن مكرم) بالإستمرار في فتح وتسيير مؤسسة الرعاية الاجتماعية دار الطالب آيت ميلك، وهو قرار غير مسبوق على الأقل في منطقة رائدة في العمل الجماعي والجمعوي.

لكن هذه المؤسسة عانت منذ تاريخ استصدار هذا القرار الذي خلف إستياء عميقا، سوء التدبير والتسيير، بل بلغت درجة من التسبب والفوضى، وأصبحت المؤسسة مدينة للموردين والأشخاص، وعانت من نقص في المواد الغذائية، وأصبحت شروط الإيواء والإطعام وتقديم العلاجات الشبه طبية والتتبع الاجتماعي والتربوي للتلاميذ المستفيدين منعدمة تماما، وساءت معها الأوضاع المادية والمعنوية للعاملين بها.

بكل احترام، السيدة الوزيرة المحترمة، إن قرار إسناد تدبير مؤسسة إجتماعية وتربوية من هذا الحجم لشخص مثير للجدل، تنتفي فيه الشروط التي تؤهله للاضطلاع بمسؤولية تدبير هذا المرفق، الذي إستغله بشكل غير لائق لتصفية حساباته الشخصية وحوله إلى مرفق خاص، مما أفرغه من كل مضمون اجتماعي وتربوي، ومثار سخرية للمجتمع المحلي.

لذا نسألكم السيدة الوزيرة، عن الإجراءات التي ستتخذونها من أجل إنهاء هذا الوضع المؤسساتي النشاز؟

و تفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام.

إمضاء:

